TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/5
13 November 1996
ARABIC
Original: FRENCH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
الدورة الأولى (الجزء الأول)
جنيف، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
البند ٣ من جدول الأعمال

موجز الرئيس[1]

على الرغم من صعوبة إجراء تقييم شامل للآثار المترتبة على تنفيذ الاتفاقات المنبثقة عن جولة أورغواي بعد سنتين فقط من إبرام اتفاقات مراكش، حاولت لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، بناء على الوثيقة TD/B/COM.1/2، أن تحدد آفاق العمل الرئيسية المتاحة للأونكتاد في هذا الشأن، وفقاً للولاية التي عهد بها للجنة في الدورة التاسعة للمؤتمر. وأشارت وفود كثيرة الى أن هذا الاجتماع الأول يعتبر بادرة جولة جديدة للأجهزة الفرعية التي أنشئت في ميدراند.

١- وتسلم معظم الوفود بضرورة إجراء تحليل منتظم لآثار اتفاقات مراكش على التنمية. وأعربت بعض الوفود عن رغبتها في أن تكون هذه الاتفاقات محوراً دائماً لنشاط اللجنة. ورأت معظم الوفود أيضاً أنه ينبغي مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على تأدية التزاماتها وعلى ممارسة حقوقها للاستفادة بأفضل وجه ممكن من الإمكانيات المتاحة في هذه الاتفاقات في إستراتيجيتها الإنمائية.

٢- وأتاح تحليل أولي لتنفيذ الاتفاقات أجراه عدد معين من الوفود الكشف عن بعض الآثار السلبية في مجال التنمية. وأكدت وفود كثيرة على أوجه النقص الذاتية لهذه الاتفاقات: عدم وجود تخفيضات تعريفية بشأن ٢٢ في المائة من الواردات الحساسة للبلدان النامية؛ واستمرار الذروات التعريفية بل والتصعيد التعريفي. وأعربت هذه الوفود أيضاً عن عدم ارتياحها لتنفيذ الاتفاقات: استمرار التدابير الحمائية في البلدان المتقدمة، وعدم ملاءمة المساعدة المقدمة للبلدان النامية. وأشارت نفس الوفود إلى استمرار وجود بيئة دولية غير مؤاتية للتنمية: أعباء الديون؛ وتراجع المساعدة العامة للتنمية، وركود التدفقات الاستثمارية، وسياسة مكافحة التضخم التي تنتهجها البلدان المتقدمة.

٣- وأشارت وفود أخرى، من بين الآثار السلبية، إلى مخاطر تفسير أحكام الاتفاقات بطرق مختلفة، ووجود تدابير حمائية قوية أيضاً في البلدان النامية، وتآكل الهوامش التفضيلية.

٤- وكشفت المناقشات عن آثار ايجابية: فلقد تبين، علاوة على الفوائد المتوقعة من تحرير المبادلات وزيادة مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، حدوث زيادة في تجارة البلدان النامية وفي التجارة فيما بين هذه البلدان. ومن جهة أخرى، لا تزال بعض الوفود تعتقد أن البلدان النامية تحتفظ بفوائد مخططات الأفضليات، التي تحسن بعضها.

٥- واستنتجت وفود عديدة بعد التأكيد على الضغوط الإضافية الناتجة، للبلدان النامية، عن تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن الاتفاقات، ضرورة زيادة المساعدة التقنية للبلدان النامية، ولا سيما لأقل البلدان نمواً، في الميادين التالية:

(أ) تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية من أجل مساعداتها على وضع إطار قانوني مناسب، فضلاً عن تنفيذ البرامج اللازمة لتنمية الموارد البشرية، تمهيداً لانضمامها الى منظمة التجارة العالمية؛

(ب) تدعيم قطاع الانتاج من أجل تطوير قدرات العرض وتعزيز تنويع الانتاج في البلدان النامية، ولا سيما انتاج السلع الأساسية. فلم تحقق في الواقع بعض البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تقدماً ملحوظاً في مجال تنويع الصادرات؛

(ج) زيادة المساعدة في قطاعي المعلومات والكفاءة في التجارة.

٦- وأوصت معظم الوفود بأن يكون حجم التنمية دليلاً أكثر وضوحاً للعمل التحليلي وأنشطة المساعدة التقنية للأونكتاد. وينبغي تطبيق هذا الاتجاه، وفقاً لأحكام الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع، على سبيل الأولوية على أقل البلدان نمواً.

٧- وأكدت بعض الوفود اهتمامها بأن تعد الأمانة عينة من الدراسات التجريبية بحسب البلدان، أو القطاعات، أو المنتجات أو بحسب مجموعة من هذه المعايير.

٨- واعتمدت اللجنة، وفقاً لولايتها، استنتاجات بتوافق الآراء بشأن البند ٣ من جدول أعمالها(٢).

الحواشي

(١) أحاطت اللجنة علماً في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بالموجز المقدم من الرئيس بصفته الشخصية وقررت إدراجه في تقرير اللجنة بشأن دورتها الأولى.

(٢) انظر الوثيقة TD/B/COM.1/4.

- - - -